

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 27 يوليو 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5467)

والتفصيل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - علاقات إماراتية - سعودية متميزة

الإمارات اليوم

03 - تحسن استثنائي في القدرات الائتمانية لأبوظبي

تقارير وتحليلات

04 - الاقتصاد العالمي في مواجهة تحديات جديدة

05 - هل يمكن منع تقسيم العراق؟

07 - هل تتوصل الصين والمند إلى تحالف اقتصادي؟

شؤون اقتصادية

08 - الأمم المتحدة: البطالة من أبرز تحديات المنطقة العربية

شخصية في سطور

09 - الرئيس العراقي الجديد فؤاد معصوم

من إصدارات المركز

10 - التقييم الاستراتيجي



علاقات إماراتية - سعودية متميزة

ليس بخاف على أحد مدى ما توليه كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومعهما الدول الأعضاء الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أهمية للعمل الجاد لكل ما من شأنه الارتقاء بمنظومة العمل الخليجي والعربي وبلدان العالم الصديقة والسعي الجاد والمخلص نحو تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم منذ تأسيس المجلس في عام 1981.

لقد كان الدافع الرئيس للمغفور له - بإذن الله الشيخ- زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وهدفه السامي لحمله فكرة مشروع تأسيس المجلس آنذاك، هو الحلم الذي راوده طويلاً في تحقيق الوحدة الخليجية كنواة مستقبلية لوحدة عربية أكبر، انطلاقاً من أن العمل الجماعي هو الضمانة لتحصيل القوة والمنعة والعزة والكرامة والتنمية لشعوب المجلس والمنطقة، لهذا حرص، طيب الله ثراه، على الاستمرار بهذا البناء، وبخاصة حين أكد هذا بقوله: «أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما هو معروف عنها، عضو واحد وذات مصير واحد فما علينا إلا أن نتماسك وأن نصون بناءنا هذا». وهذا ما حرص على العمل عليه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما بعد، لكن وبسبب ما شهدته المنطقة من تطورات إقليمية بالغة الخطورة، ولاسيما أحداث الحروب المعروفة، مروراً بحروب الاقتتال الداخلي في بعض البلدان العربية، فضلاً عن التطورات الدولية الأخرى، حيث باتت تشكل تحديات كبيرة أمام المجلس وقادته الملوك والرؤساء لمواجهةها، سواء باتخاذ موقف خليجي مشترك موحد أو من خلال مواقف متجانسة بدرجة كبيرة ولكن لا تتقاطع فيما بينها البتة. ومن هنا، فإن الزيارات البينية المتبادلة والحوارات المتواصلة وعلى أعلى المستويات بين دول المجلس كانت تعكس في حقيقتها مدى اهتمام قادته بضرورة اتخاذ القرارات والمواقف المشتركة وبخاصة تلك التي تتعلق بالأمن الوطني والخليجي بوجه خاص لدول المجلس، بل هذا هو ما دأبت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيس المجلس في التشاور المستمر مع الأشقاء والأهل في دول المجلس حول جميع الموضوعات، وتطلق المبادرة تلو الأخرى بهدف إعلاء صرح مجلس التعاون الخليجي وتفعيل دوره السلمي في المنطقة والعالم.

بل إن هذا هو ما عبر عنه الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال استقبال سموه الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد السعودي، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، المستشار والمبعوث الخاص لخدام الحرمين الشريفين في أبوظبي مؤخراً، عندما أشاد سموه بالحرص الكبير الذي يبديه خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله- لدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك نحو كل ما يحقق لقادة وشعوب دول الخليج العربية تطلعاتهم وآمالهم. بل أكد سموه متانة العلاقات الأخوية والمصرية التي تجمع دولة الإمارات العربية المتحدة بالشقيقة المملكة العربية السعودية، فضلاً عما يربط البلدين الشقيقين من علاقات وثيقة ومتمينة تركز على ثوابت وأسس تاريخية وهي تستند إلى دعائم قوية قوامها علاقات الأخوة والترابط والتآزر وحتمية المصير الواحد.

لقد تناولت المباحثات بين الجانبين مجمل الأوضاع الراهنة في المنطقة، إضافة إلى المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث تم تأكيد أهمية تكثيف اللقاءات من أجل مزيد من التشاور والتنسيق تجاه مختلف قضايا التعاون في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات تتطلب العمل المشترك الذي يلبي تطلعات أبناء وشعوب المنطقة في الأمن والاستقرار والتنمية والعيش الكريم، وباتجاه بناء أرقى نموذج في العلاقات الأخوية مع الأشقاء في دول مجلس التعاون وفي المنطقة وبلدان العالم بهدف إشاعة الأمن والاستقرار والسلام.

تحسن استثنائي في القدرات الائتمانية لأبوظبي

انخفضت تكلفة التأمين على الديون السيادية لإمارة أبوظبي خلال الربع الثاني من العام الجاري 2014 بمقدار 38.7% لتصل إلى نحو 49.9 نقطة أساس، مقارنة بنحو 81.4 نقطة أساس في الربع الثاني من العام الماضي، وذلك وفقاً لتقرير المخاطر السيادية الصادر عن «ستاندرد آند بورز كايبتال آي كيو»، وهذا الانخفاض الكبير يعبر عن تحسن كبير في القدرات المالية لحكومة إمارة أبوظبي، سواءً كانت المقارنة وفقاً للمعيار التاريخي، أي إذا قورنت الأوضاع المالية الحالية للإمارة بأوضاعها المالية السابقة، أو كانت المقارنة وفقاً للمعايير الجغرافية، أي في حال مقارنتها بالأوضاع المالية في الدول والمناطق الأخرى في العالم.

فبانخفاض تكلفة التأمين على الديون السيادية لإمارة أبوظبي على النحو المذكور تكون الإمارة قد حافظت على تصنيفها المتقدم ضمن قائمة الاقتصادات الأقل مخاطرة في أسواق الائتمان والأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في المنطقة والعالم، إذ إنها احتلت صدارة ترتيب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجاءت في المرتبة السابعة عشرة عالمياً وفقاً لهذه المؤشرات. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض كلفة التأمين على الديون السيادية لأبوظبي يعبر عن أن هناك تنامياً كبيراً في الثقة العالمية في قدراتها الائتمانية، وأن ما يتوافر لديها من سيولة وقدرات مالية يفوق بشكل متزايد أعباءها المالية، وكذلك فإن مديونياتها السيادية لا تزن كثيراً بالنسبة إلى ما تمتلكه من سيولة.

تأتي هذا الوضع المالي الآمن لأبوظبي بعد سنوات عدة تمكنت حكومتها المحلية خلالها من مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية على المستويين الداخلي والخارجي، التي تعرضت لها بفعل الأزمة المالية العالمية، وذلك باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، وقد تمكنت الحكومة من صياغة سياسة اقتصادية ومالية مكنتها من استثمار ما يتوافر في يدها من موارد مالية بشكل أمثل، وساعدتها على تكوين قاعدة مالية آمنة ومتنوعة، منحت اقتصادها الكثير من المتانة والقدرة على الاستدامة وجعلته قادراً على تجنب أي أزمات محتملة.

وقد تمكنت السياسة المالية لإمارة أبوظبي من أن تحوز رضا المؤسسات الدولية، فاستطاعت أن تحتل مراتب دولية متقدمة في هذا الشأن، وصلت في العديد من المناسبات إلى احتلال المرتبة الأولى عالمياً كأكثر السياسات المالية العالمية تنافسية، وذلك ضمن العديد من تقارير التصنيف الدولية كـ «تقرير التنافسية العالمية» الصادر عن «المعهد الدولي للتنمية الإدارية» وتقارير مؤسسات التصنيف الائتمانية العالمية، وبشكل عام فقد اتسمت السياسة المالية لحكومة أبوظبي بالمرونة والسرعة والفعالية في التعامل مع المستجدات الآنية في أوقات الأزمات، وبالقدر نفسه اتسمت بالانضباط والالتزام والرؤية المتوازنة وطويلة الأجل أيضاً، الأمر الذي ساعدها على تحقيق تلك الإنجازات، التي من بينها تخفيض كلفة التأمين على الائتمان السيادي كما نرى حالياً.

في النهاية فإنه لا يمكن فصل الأداء المتميز للسياسة المالية الحكومية والتحسين المستمر في القدرات الائتمانية لإمارة أبوظبي بأي حال من الأحوال عن الوضع المالي المستقر والآمن في دولة الإمارات العربية المتحدة كلها، خصوصاً أن الاقتصاد الوطني الإماراتي يحتل بدوره مراتب متقدمة عالمياً أيضاً في المجال نفسه، إذ إنه تمكن خلال السنوات الماضية من احتلال المرتبة الأولى في مؤشر «كفاءة السياسة المالية الحكومية»، والمرتبة السابعة في مؤشر «كفاءة الإدارة المالية في القطاع الحكومي»، وذلك ضمن «تقرير التنافسية العالمية» الصادر عن «المعهد الدولي للتنمية الإدارية».

الاقتصاد العالمي في مواجهة تحديات جديدة

برغم التوقعات التي تشير إلى أن هناك تحسناً في أداء الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة، قياساً بما كان يحدث خلال الأعوام القليلة الماضية، فما زالت هناك هواجس عدة بشأن إمكانات استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية في المستقبل.



بمعدل 4.9% خلال العام الجاري، بانخفاض يبلغ 0.2% عما كان متوقعاً من قبل.

إذا كانت أسعار الفائدة المخفضة حول العالم ساعدت على تدفق رؤوس الأموال على القطاعات العقارية وعلى أسواق المال حول العالم، وساعدت بتدفقها هذا على حدوث موجات متتالية من الصعود في أسواق الأسهم وفي العقارات وقيم الأصول أيضاً، وانعكست بدورها على التقييمات المالية للشركات ومؤسسات التصنيف الائتماني، لكن بقاء معدلات البطالة مرتفعة في العديد من الاقتصادات الكبرى، وبخاصة في منطقة اليورو وضعف نمو الأجور وضعف ثقة المستهلكين كذلك ضعف النمو الصناعي، في الوقت نفسه الذي مازالت فيه المالية العامة للدول تعاني ضغوطاً شديدة، فإن ذلك يعني أن الاقتصاد العالمي مازال يعاني أزمة حقيقية، ويرجح استمرار هذه الضغوط كقيد على تحركاته مستقبلاً، فعلى سبيل المثال قد يتسبب إقدام مجلس الاحتياطي الأمريكي في رفع سعر الفائدة قبل الأوان في صدمة اقتصادية ومالية، ولا يختلف الأمر كثيراً إذا تباطأ المجلس بشكل مبالغ فيه في هذا الشأن فيما يتسبب في توليد فقاعات سعرية في أسواق الأصول. كما أن تنامي المخاطر السياسية حول العالم، قد يبقى ذات تأثير كبير على فرص النمو العالمي، لأنه ذات تأثير سلبي على توجهات المستثمرين في المناطق الواقعة تحت مظلته.

المخاطر المتزايدة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي دفعت «صندوق النقد الدولي» لخفض توقعاته المتعلقة بالنمو العالمي، فبعد أن توقع الصندوق في شهر إبريل الماضي بلوغ هذا النمو 3.7% خلال العام الجاري، فعدّل توقعه في أحدث تقرير له ورجح تراجع النمو إلى 3.4% ورد ذلك إلى ضعف الاقتصادين الأمريكي والصيني، كما لفت الانتباه إلى أن البلدان الغنية على وجه الخصوص قد تواجه خطر الانكماش الاقتصادي إذا لم تبذل المزيد من الجهود لتعزيز النمو عن طريق إجراء إصلاحات عميقة، مثل الاستثمار في البنية التحتية وتعديل قوانين الضرائب. برغم أن «صندوق النقد الدولي» قد رجح أن تكون العوامل المتسببة في تراجع النمو الاقتصادي العالمي مؤقتة، فإن هذا الأمر لا ينفي حقيقة أن الاقتصاد العالمي يواجه مشكلة حقيقية الآن، وأن هذه المشكلة مرشحة للالتباس إذا لم تقدم الحكومات على ما هو ضروري من أجل التغلب على التحديات التي مازالت جلية في الأفق، وبخاصة في منطقة اليورو التي مازالت مرشحة لمواجهة موجة جديدة من التعثر المالي، ووقوف الاقتصاد الأمريكي حائراً بين قوتي تجاذب، إحداهما تجره نحو الانكماش والأخرى تحاول الخروج به من عثرته، في الوقت الذي تقوم فيه الإدارة الأمريكية بتقليص أموال التحفيز الكمي، وتفكر في رفع أسعار الفائدة، وهو ما يزيد من حساسية موقفه. وبالتوازي مع ذلك فلم تعد الاقتصادات الصاعدة قادرة على النمو بالوتيرة المرتفعة نفسها التي نمت بها خلال السنوات السابقة، إذ تشير التقديرات إلى أن نمو الاقتصاد الصيني لن يتجاوز معدله 7.5% في نهاية العام الحالي، مقارنة بـ 7.7% العام الماضي، ومقارنة بمعدلات أعلى خلال السنوات السابقة، وتشهد الصين حالياً تباطؤاً في الطلب المحلي وضعفاً في الإقراض وتباطؤاً في السوق العقاري. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة إلى الوضع الإجمالي في الاقتصادات الصاعدة، التي يتوقع أن تنمو في مجملها

هل يمكن منع تقسيم العراق؟

أشار كيه. بي. فايان، السفير الهندي السابق لدى كل من قطر وفنلندا وإيطاليا في مقال له في مجلة «يوراسيا ريفيو» إلى صعوبة وقف ومنع الانهيار المستمر في العراق، في ظل التطورات المتسارعة على الأرض في الوقت الراهن، وأوضح أن العالم بدأ يلاحظ أن تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، وزعيمه أبو بكر البغدادي الذي نصب نفسه خليفة للدولة الإسلامية وادعى السيادة على مساحة واسعة تمتد من حلب في شمال غربي سوريا إلى ديالى شمال شرقي العراق، فقط عندما سقطت مدينة الموصل في العشرين من يونيو الماضي، في حين أنه كان يجب التنبه إلى ذلك منذ البداية، فالمقدمات بدأت لدى تمكّن قوات «داعش» من الاستيلاء على الرقة في سوريا في مارس 2013 والفلوجة في العراق في يناير 2014.



القرن الماضي. وأوضح الكاتب أنه برغم عدم قدرة تنظيم «داعش» على احتلال العاصمة العراقية بغداد حتى الآن، فإنه من الصعب بالنسبة إلى الحكومة المركزية في بغداد استعادة المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في شمال غرب البلاد، وهي مساحات واسعة للغاية، بل وإن المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في العراق مضافة إلى المناطق التي تقع تحت قبضته في سوريا تشبه الدولة الآن، ويصل الكاتب إلى القول بأن هذا الواقع يعني أن هناك الآن دولة تسمى «سنستان» في العراق وأجزاء من سوريا.

ويتطرق الكاتب إلى الطائفة الكردية التي يقول بأن عددها يصل إلى 30 مليون نسمة، وهي تنتشر في أنحاء موزعة بين الدول الأربع المتجاورة، وهي العراق وسوريا وتركيا وإيران، ولدى هذه الطائفة طموحاتها القومية، وقد وعد الأكراد عقب الحرب العالمية الأولى بالحصول على حكم ذاتي بموجب «معاهدة سيفر» عام 1920، لكنها لم تنفذ، وعقب تحرير الكويت عام 1991 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حظر جوي في إقليم كردستان العراق، والواقع في الشمال الشرقي، وهو ما مكّن الأكراد من تأكيد استقلالهم عن الحكومة المركزية في بغداد، وفي

تعتبر «داعش» مجموعة منشقة عن تنظيم القاعدة في العراق، وهي أساساً جزء من المقاومة السنية التي ظهرت في العراق، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق واحتلاله في عام 2003، وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية محاولات فاشلة وفاترة وحذرة لبناء عراق قادر على احتضان الطوائف الرئيسية الثلاث: السنة والشيعة والأكراد، لكن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (المنتهية ولايته) والذي وصل إلى السلطة في عام 2006 بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وإيران، وباعتباره من الطائفة الشيعية فقد اتبع سياسة الإقصاء بحق طائفتي السنة والأكراد، وقد خلقت سياساته الحزبية الطائشة الظروف الملائمة لظهور وتشكيل «الدولة الإسلامية في العراق»، وقد تسببت الظروف الناتجة عن سياسته في تعاضم وجود هذه الجماعة وفوزها بدعم الطائفة السنية، وعندما أصبحت الظروف مواتية لما يحصل في سوريا قام هذا التنظيم «الدولة الإسلامية في العراق» بتوسيع عملياته إلى سوريا وغير اسمه إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروفة الآن اختصاراً باسم «داعش».

ويقول الكاتب إن تنظيم «داعش» هو من أغنى التنظيمات الآن، إن لم يكن أغناها على الإطلاق، إذ إنه يمتلك 2 مليار دولار، وبحوزته أسلحة أمريكية الصنع، ويرتدي كثير من مقاتليه البزة العسكرية الأمريكية والستر الواقية، ولديهم عربات عسكرية متطورة ك «هامفيز» ومروحيات «هوك» الأمريكية، ويتألف مقاتلوه من الشباب من الشيشان والمملكة المتحدة وفرنسا والأردن ودول أخرى، فضلاً عن العراق، وبقايا من عناصر اللواء الدولي الذي شارك في الحرب الأهلية الإسبانية في الثلاثينيات من



ظل الوجود الأمريكي في العراق فقد اكتسب الأكراد المزيد من الاستقلالية، ضمن مواد الدستور العراقي الحالي، الذي ينص على حقهم في حكم ذاتي واقعي. وقد حصل توتر كبير بين الأكراد والمالكي الذي حجب الأموال عنهم بصورة مفاجئة، الأمر الذي دفع الحكومة الإقليمية، في كردستان العراق، إلى القيام بمد أنبوب نفطي إلى ميناء جيهان التركي تمهيداً لبيع النفط بشكل مستقبلي عن الحكومة المركزية، ليس هذا وحسب، بل وصلت أول ناقلة من نفط الإقليم مؤخراً إلى إسرائيل، التي ارتبطت بعلاقات مع الأكراد منذ الستينيات من القرن الماضي، وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مؤخراً موافقته العلنية على دولة كردية مستقلة.

العراق والمنطقة، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول إمكانية قيام هذه الدول بلعب دور ما في تجنب العراق خطر التقسيم، لثلاثة أسباب:

أولاً: وجود الملايين من العمالة الهندية في الدول العربية، وخاصة في دول الخليج العربية، حيث كانت حادثة احتجاز 44 ممرضة هندية في مدينة تكريت العراقية وإطلاق سراحهن فيما بعد، مؤشراً إلى المخاطر التي تتهدد الجالية الهندية في المنطقة، وبخاصة في الدول المضطربة، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى قيام الهند بترحيل 176 ألفاً من مواطنيها العاملين في الكويت والعراق بين عامي 1990 و1991، إبان الغزو العراقي للكويت.

ثانياً: الآثار السلبية التي يمكن أن تنتجها الاضطرابات في العراق وسوريا وباقي دول المنطقة على أسواق النفط العالمية، وتسببها في ارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي يضر باقتصاد العديد من الدول، بما فيها الهند.

ثالثاً: الآثار الجانبية السلبية الناجمة عن التوتر السني الشيعي التي ستطال العلاقة بين السنة والشيعية في الهند الذين يعيشون في سلام ووثام منذ عقود، إذ تشير التقارير إلى رغبة بعض الشباب الشيعي الهندي في الذهاب إلى العراق والمشاركة في القتال إلى جانب الطائفة الشيعية، وعلى الحكومة الهندية منعهم من القيام بذلك.

وفي النهاية يقول الكاتب: إنه برغم كل ذلك، فالهند لا تملك الوسائل الضرورية للتأثير في مجرى الأحداث في العراق أو سوريا، فيما يقلل من احتمال قيامها بدور فاعل في هذا الشأن.

وأرجع الكاتب إرسال الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات عسكرية إلى العراق من أجل ضمان أمن سفارتها في العراق، بإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لا ترغب في تكرار هروب سفيرها من مدينة «سايقون» في عام 1975، لدى انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام وانهارها. وفي حال شهدت بغداد مذابح بين السنة والشيعية، فإن ذلك سينعكس سلباً على أداء أوباما كقائد عام للقوات الأمريكية، وقد لا يكون بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تمنع في تقسيم العراق على المدى الطويل، كما أن إيران قد تستنتج بأن الحفاظ على وحدة العراق لا يستحق التضحية بالأموال والأنفس، ومن ثم سيشهد العراق ظهور كردستان وسنيستان وشيعستان وستبقي شيعستان محمية إيرانية.

دور محتمل لدول أخرى

يرى الكاتب أن موجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي عصفت ببعض الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية، انتشار أعمال العنف وانعدام الاستقرار السياسي ونشوب الحرب الأهلية في بعض دول المنطقة، ومن بينها بالطبع العراق وسوريا، فقد شعرت دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، بالقلق على مصالحها، ومن بينها الهند، والدول التي المتشابهة معها في الظروف والعلاقات مع

هل تتوصل الصين والهند إلى تحالف اقتصادي؟

تساءل كيري براون، أستاذ الدراسات الصينية ومدير «مركز الدراسات الصينية» في «جامعة سيدني» في مقال له في مجلة «ذا دبلوماسيات» حول الوفاق الذي يسعى إليه الرئيس الصيني، تشي جين بينغ، ورئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، وحول مدى إمكانية أن يدوم هذا الوفاق؟



وأوضح الكاتب أنه لا توجد هناك دولتان رئيسيتان تتطلعان إلى التعاون في مجال الطاقة وتطوير علاقاتهما أكثر من الهند والصين الآن، وكانت مشاركة الرئيسان الهندي والصيني في قمة الدول الخمس الأعضاء في مجموعة «بريكس» للاقتصادات الناشئة في الخامس عشر من الشهر الحالي في البرازيل تبشر بمستقبل واعد في هذا الشأن، وتزيد الآمال المتعلقة بذلك في ظل قبول الرئيس الصيني دعوة للقيام بزيارة رسمية للهند أواخر العام.

إلى سجل جين بينغ بشأن النزاعات البحرية، فلا تبدو لديه رغبة في المصالحة بشأن القضايا الإقليمية، ومودي الذي جاء إلى الحكم بانتخابات شعبية واسعة يبدو أنه متصلباً بشأن تلك القضية، وهنا تساءل الكاتب: هل كان وصول مودي إلى السلطة مؤشراً إلى التمهيد لتحول دبلوماسي تجاه الصين، وانفراج العلاقات بينهما؟

ويرى الكاتب أنه برغم هذه السلبيات فإن الزيارة التي سيقوم بها جين بينغ للهند أواخر العام قد تتمخض عن بعض المفاجآت، فبينغ لا يرغب في أن تقع الهند في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية مثلما ظهر ذلك إبان زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش لنيودلهي عام 2006، إذ كان متوقعاً أن تعزز الولايات المتحدة علاقاتها مع الهند لتشكيل كتلة في مواجهة الصين، لكن ذلك التكتل لم يكتب له النجاح بسبب ظهور الأزمة المالية العالمية، ووصول أوباما إلى الرئاسة، إلى جانب قضايا أخرى لا تحصى، وبالنسبة إلى جين بينغ فهو يسعى إلى علاقات استراتيجية وقوية مع الهند التي تشترك مع الصين في مساحات حدودية طويلة، ويرى الكاتب أن الطريق لتحقيق تلك الرغبة لا يكون إلا من خلال التعاون التجاري، ولذا فإن مودي قد يجد في الزيارة القادمة للرئيس الصيني لبلاده فرصة لعقد صفقة جيدة معه من أجل تسهيل وصول المنتجات والبضائع الهندية إلى السوق الصينية.

يقول الكاتب إن العلاقات التجارية الحالية بين أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان تعتبر مخيبة للآمال، فحجم التبادل التجاري بينهما بلغ 80 مليار دولار في عام 2012. وتكمن المشكلة في أن الهند تعاني عجزاً تجارياً، وتبلغ صادراتها إلى الصين نحو 20 مليار دولار، معظمها مواد خام، بينما تصدر الصين إليها الآلات، وتستثمر الدولتان في بعضهما بعضاً، لكن ليس بمثل المستويات بين الصين ودول المنطقة، ولا توجد هناك اتفاقية تجارة حرة بين البلدين. وفي حال تمكنت الهند من عقد اتفاق اقتصادي تاريخي مع الصين على غرار اتفاقية الغاز الطبيعي بين روسيا والصين، فإن ذلك سيعدّ خطوة رئيسية إلى الأمام، لكن ليس هناك من هدف واضح في هذا الشأن، ومع وجود القليل من الإرادة السياسية، فإن في الإمكان تغيير الوضع بسرعة، إذ تمتلك الصين الكثير من رأس المال، والهند بحاجة إلى الكثير من البنية التحتية.

ويقول الكاتب إن كثيراً من النزاعات حول المناطق الحدودية بين البلدين منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ما زالت قائمة، والتقدم نحو حل هذه النزاعات خلال السنوات الماضية كان بطيئاً، ويتوقع أن تبقى تلك النزاعات طالما بقيت حكومة المنفى للبت مقيمة في الهند، وبالنظر

الأمم المتحدة: البطالة من أبرز تحديات المنطقة العربية



بفرص العمل اللائق، ولتستفيد المنطقة من العامل الديمغرافي، ويدعو التقرير إلى الالتزام بالتشغيل الكامل كهدف للسياسة العامة في المنطقة.

كشف تقرير التنمية البشرية 2014 الذي أصدره «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» أن النزاعات السياسية وارتفاع البطالة بين صفوف الشباب وعدم المساواة أبرز التحديات التي تواجه التنمية البشرية في المنطقة العربية، ورغم أنها سجلت تحسناً في بعض دول المنطقة. ووفقاً للتقرير الخاص بعام 2014، والذي أطلقه البرنامج في طوكيو مؤخراً، هناك فوارق كبيرة بين البلدان العربية، فبعضها يحل في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، بينما تواجه

المنطقة بمجمها تحديات ضخمة تعوق التنمية. ويشير التقرير إلى قضية عدم المساواة في الدول العربية نسبة إلى المتوسطات العالمية، بمقياس دليل التنمية البشرية، ويبلغ عدم المساواة في التعليم مستويات مرتفعة يصل متوسطها إلى 38%، وكذلك في الصحة والدخل، حيث يصل متوسط عدم المساواة إلى أكثر من 17%. ويؤكد التقرير أن الأعداد الكبيرة من الشباب في المنطقة تتطلب اهتماماً خاصاً على مستوى السياسة العامة، ليحظوا

مقترحات أوروبية بعقوبات جديدة على روسيا

قدمت المفوضية الأوروبية، أمس السبت، مقترحات تشريعية تتضمن فرض عقوبات على قطاعات معينة في الاقتصاد الروسي على خلفية الوضع في أوكرانيا. وقال رئيس المفوضية جوزي مانويل باروزو في بيان له إن «المفوضية قدمت أمس السبت إلى الدول الأعضاء



في الاتحاد الأوروبي مشاريع قوانين تستند إلى حزمة إجراءات موجهة كانت المفوضية قد قدمتها في وقت سابق من الأسبوع الحالي بعد تفويضها بإعداد حزمة من التدابير التقييدية ضد روسيا على ضوء دور روسيا في زعزعة الوضع في أوكرانيا». وأشار باروزو إلى أن «القرار النهائي الآن بات بيد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي»، وأضاف: «أمل أن تتوصل هذه الدول إلى اتفاق حول حزمة التدابير التقييدية الأسبوع المقبل». ونشر الاتحاد الأوروبي قائمة بأسماء 72 من الشخصيات الروسية شملتها العقوبات الجديدة، ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه «الشخصيات لعبت دوراً في تقويض وحدة الأراضي الأوكرانية». وكان الاتحاد قد قرر ضم شركات روسية جديدة إلى «القائمة السوداء» خلال قمته في 16 يوليو الجاري.

تقارير: السعودية في طريقها لتصبح أحد أكبر أسواق رأس المال الناشئة



كشفت مؤسسات مالية عالمية عن توقعاتها للاقتصاد السعودي خلال السنوات المقبلة وتوقع معهد البحوث الاقتصادية التابع لبنك «كريدبي سويس» السويسري، أن تصبح المملكة العربية السعودية سابع أكبر سوق رأس مال ناشئ في العالم في غضون 16 عاماً؛ أي بحلول عام 2030، وذلك بالتزامن مع نمو سوق الأسهم العادية، لتصبح سادس أكبر سوق مالية ناشئة. وأشار التقرير الذي حمل اسم «أسواق رأس المال الناشئة.. الطريق إلى عام 2030» إلى أن أسواق رأس المال في الدول الناشئة، من المتوقع أن تتضاعف حصتها من سوق رأس المال العالمي، بما يتناسب مع اقتصاداتها، مدفوعة بالنمو المتسارع لأنشطة جمع رأس

المال على مدى العقد ونصف العقد المقبلين، ما سيسهم في تضيق الفجوة بينها وبين أقرانها من الدول المتقدمة. وقالت وحدة الأبحاث والدراسات في «دويتشه بنك» الألماني، إنه في ظل رفع القيود الحالية على التداول المباشر للمستثمرين الأجانب، يتوقع انضمام سوق المال السعودية إلى مؤشر «مورجان ستانلي» للأسواق الناشئة «MSCI»، إلا أن ذلك قد لا يحدث قبل عام 2017.

الرئيس العراقي الجديد فؤاد معصوم

أصبح فؤاد معصوم ثاني رئيس كردي للعراق، بعد الرئيس جلال طالباني، بحصوله على غالبية أصوات أعضاء مجلس النواب العراقي، في الانتخابات التي أجراها البرلمان لاختيار الرئيس في الرابع والعشرين من يوليو 2014.

● لعب دوراً بارزاً في مجال الحركة الكردية في أثناء فترة دراسته في القاهرة، وكان من فريق المذيعين في «الإذاعة الكردية»، التي أسست في القاهرة في عام 1958، مع الشيخ عمر وجدي آخر شيخ لرواق الأكراد في الأزهر الشريف. وبعد عودته إلى العراق شارك في النضال الكردي بصورة جعلته من أبرز



يأتي تولي فؤاد معصوم لمنصب رئيس العراق في فترة تتمر فيها البلاد بحالة من الاضطراب وعدم الاستقرار على مختلف الصعد، سواء على الصعيد السياسي، حيث تعثر تشكيل الحكومة الجديدة، بعد انتهاء ولاية رئيس الوزراء نوري المالكي، أو سواء تعلق الأمر بالأوضاع

الأمنية التي تتمر بها البلاد، على وقع ما تشهده العراق من تصاعد في وتيرة العنف، الناتج عن سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على ما تقدره بعض المصادر بنحو 61% من مساحة العراق، هذا فضلاً عن الصراع الطائفي والقومي الذي تعيشه العراق بين سنة وشيعة وأكراد، وما يعقد الأمر هو تشابك الأوضاع هذه الداخلية غير المستقرة مع تغيرات واسعة واضطرابات عدة في دول الجوار، التي لها دور وتأثير أيضاً فيما يحدث في العراق ذاته، وهو ما يصعب مهمة الرئيس الجديد. ولكن من هو فؤاد معصوم؟ اسمه بالكامل محمد فؤاد بن الشيخ ملا معصوم، وقد وُلد في عام 1938، وكان والده رئيس علماء كردستان وكان أحد دعاة التقارب المذهبي والتعايش الديني.

وفؤاد معصوم هو شخصية أكاديمية سياسية عراقية كردية معروفة بالاعتدال، وهو يتمتع بعلاقات توصف في العديد من وسائل الإعلام بالطيبة مع التيارات السياسية والاجتماعية والدينية، وخصوصاً المرجعيات الدينية، وهو قد تجنب الصدامات مع الكتل والأحزاب والتنظيمات السياسية في العراق، وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي في انتخابه رئيساً للبلاد في هذه المرحلة الحرجة.

تعليمه وخبراته السياسية

● تعلم فؤاد معصوم في جامعة الأزهر بالقاهرة، وحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة الإسلامية من الجامعة في عام 1975، وكانت أطروحته عن «فلسفة إخوان الصفا وغاياتهم».

قادة الحركة الكردية المعاصرة.

● عمل عضواً في «مجلس النواب العراقي» منذ انتخابات عام 2005، كنائب عن محافظة بغداد ضمن قائمة «التحالف الوطني الكردستاني»، إذ إنه أحد قياديين «حزب الاتحاد الوطني الكردستاني»، وهو الحزب الذي رشحه لرئاسة جمهورية العراق.

المناصب والوظائف التي تقلدها

- شغل منصب رئيس التحالف الوطني الكردستاني داخل البرلمان العراقي.
- عمل أستاذاً سابقاً في كلية الآداب في «جامعة البصرة»، ومحاضراً في كلية الحقوق وكلية التربية في الجامعة نفسها.
- هو أول رئيس وزراء لحكومة كردستان العراق في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.
- أول رئيس للمجلس الوطني العراقي «مجلس النواب العراقي»، بعد سقوط نظام صدام حسين.
- شغل منصب رئيس مجلس كتابة الدستور العراقي في بداية تشكيل المجلس.
- كان أحد مؤسسي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عام 1975، وهو عضو المكتب السياسي للحزب منذ تأسيسه. في عام 2003 وبعد سقوط نظام صدام حسين انتقل إلى بغداد، وكان عضواً في الوفد الممثل لإقليم كردستان في بغداد.
- ترأس كتلة التحالف الكردستاني في دورتين نيابيتين في الفترة ما بين عامي 2005 و2010.

التقييم الاستراتيجي

الحقبة المشار إليها في كل من أوروبا الغربية، وروسيا، والبلقان، وأوروبا الوسطى والشرقية، واليابان، وشبه القارة الكورية، والصين، والشرق الأوسط، والقوقاز وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وإفريقيا.

وتركز فصول الكتاب على تأثر السياسة الأمريكية - الهادفة إلى الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية - بالسياسات الإقليمية، وذلك في ضوء المخاطر التي تتعرض لها هذه المصالح، بسبب مساعي بعض الدول - المباشرة أو غير المباشرة - إلى وضع حد لهيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

ويخلص الكتاب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك قوتها العسكرية، تتمتع بوضع متفوق لم يسبق لها مثيل، ومن ثم يصبح التحدي الرئيسي أمامها هو المحافظة على هذا الوضع، ومن أجل تحقيق ذلك يتعين عليها أن تسلك أكثر من سبيل، مثل الاحتفاظ بالتفوق التقني للأسلحة الأمريكية، ونوعية الأفراد الذين يلتحقون بالقوات المسلحة، وتلافي أخطاء الماضي المتمثلة في التخفيض السريع لعدد أفراد القوات المسلحة، وسوف يتعين استخدام القوات المسلحة بصورة انتقائية في الدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية، وهي بالتحديد المحافظة على مكانتها الدولية الراهنة، وتعزيز الأمن الإقليمي على المدى الطويل، وما من شك في أن مواجهة مثل هذا التحدي سيشكل مهمة شاقة يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضطلع بها، حفاظاً على تفوقها العسكري والسياسي، وضمان وضعها المهيمن.

جدير بالذكر أن الدراسات الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر. واهتمامنا، في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بترجمتها يعود بالدرجة الأولى إلى إفساح المجال للقارئ العربي للتعرف على وجهات نظر مختلفة، تتناول بالبحث والدراسة أوضاع أهم أقاليم العالم، في هذه المرحلة الدولية المتغيرة وذات السمات الخاصة.



تحرير: زلمي خليل زاهد
تاريخ النشر: 1997

يستعرض هذا الكتاب القضايا الاستراتيجية الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويركز بشكل خاص على مستقبل القوة الجوية الأمريكية، ومن ثم يتعرض لمسألتين بالغتي الأهمية، الأولى تتعلق بالاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في الحقبة المقبلة، وذلك في ضوء تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع القوة، وهو الوضع الذي في ضوءه أصبح أهم المحددات التي تشكل البيئة الدولية هي مجموعة من الخيارات التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية

بنفسها، فيما يتعلق بدورها العالمي وأهدافها، والمدى الذي يمكن أن تأخذ فيه زمام المبادرة لتحديد شكل النظام العالمي، ومن الواضح أن خيارات الولايات المتحدة في هذا المجال ستعكس بالضرورة على ميزانيتها الدفاعية، نوعاً وكمياً، وفي المؤسسة العسكرية التي ستحتاج إلى الاحتفاظ بها مستقبلاً.

أما المسألة الثانية فتتناول الاتجاهات السائدة في مختلف مناطق العالم، وما يمكن أن تشكله من تحديات بالنسبة إلى القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما قوتها الجوية. وذلك لأن عالم ما بعد الحرب الباردة سيفرز سلسلة من الأزمات والتحديات والفرص، ما قد يقلص في بعض الأحيان من الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية، ويملي عليها قراراتها، وهنا سوف يترك للاستراتيجية الأمريكية اتخاذ قرار التدخل من عدمه، وتحديد كيفية القيام بهذا التدخل إن وجد، مع ملاحظة أن الضغوط الداعية إلى التدخل ستظل قائمة، كما أنها تزداد من حين إلى آخر.

ويضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي أجراها متخصصون في القضايا الاستراتيجية الدولية، وذلك تحت إشراف مؤسسة «راند» البحثية. وهو يستعرض في ثلاثة عشر فصلاً القضايا الاستراتيجية الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. وتتناول فصوله بشيء من التفصيل تطور السياسات العالمية بعد